مدخل تمهيدي : مفاهيم وأساسيات حول المحاسبة الوطنية

I. أهمية المحاسبة الوطنية

ندرس المحاسبة الوطنية لأنها:

1. تسمح لنا بتفسير الماضي الاقتصادي وتحليل الوضعية الحالية لاقتصاد ما.
2. تمكن أصحاب القرار على المستوى الكلي من اتخاذ قرارات منسجمة ومتناسقة نتيجة الوسائل التي تتيحها من جداول وعلاقات بين مجمعات اقتصادية مختلفة.
3. تمكن من مراقبة وتحليل الانحراف بين ما تم تنفيذه وما كان مقررا.
4. تمكن من معرفة الارتباط بين مختلف الممثلين الاقتصاديين وتخبرنا عن هيكل ونمو الاقتصاد الوطني.

II. تعريف المحاسبة الوطنية

تعتبر المحاسبة الوطنية أداة وطريقة محاسبية تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الاقتصادية الخام بغية إعطاء صورة رقمية شاملة ومبسطة عن اقتصاد وطني ما خلال فترة زمنية معطاة عادة ما تكون سنة، كما أنها أداة أساسية في يد أصحاب السلطة والقائمين على السياسة الاقتصادية لاتخاذ القرار.

III. تاريخ وتطور المحاسبة الوطنية

إذا نظر إليها على أنها نظام ملاحظة وتحليل اقتصادي كلي في إطار محاسبي دقيق ومتناسق نجد أنها حديثة النشأة لم تظهر إلا فيما بين الحربين العالميتين.

أما إذا نظرنا إليها على أنها امتداد لأعمال الجرد الاقتصادي والأعمال حول الدخل الوطني نجد أنها تعود إلى القرن السابع عشر الميلادي ويمكن أن نذكر :

أ. التجاريون :

يمكن أن نجد الجذور الأولى للمحاسبة الوطنية عند التجاريين حيث قام وليام بيتي بأول تقدير معروف للدخل الانجليزي سنة 1662، وفي نهاية القرن السابع عشر قدم *GREGORY KING* دارسة حول الدخل الوطني والإنفاق الوطني لإنجلترا وذلك لاحتياجات الحرب، كما قام أيضا بتقديرات مقارنة لنفس المجمعين بالنسبة لفرنسا وهولندا، أما فوبان فقد اهتم في كتابه *LA DIXIME ROYALE 1707* بقياس دخل المملكة في فرنسا وهذا لاعتبارات ضريبية.

ب. الطبيعيون :

إليهم يعود الفضل في كونهم الأوائل الذين قاموا بتحليل العلاقات الاقتصادية بين الأعوان الاقتصادية على مستوى الوطن (على المستوى الكلي)، وأبرزهم **فرانسوا كيني** والذي عن طريق جدوله الاقتصادي يعتبر من قبل بعض الاقتصاديين أنه أبو المحاسبة الوطنية، في سنة 1791 قام **لافوازييه** في كتابه حول "الثروة القطرية لمملكة فرنسا" بدارسة الزراعة الفرنسية في شكل حسابات سنوية.

جـ. الليبرالية :

في القرن 19 كان التأثير الليبرالي المدعوم بالسلم الذي عرفه الغرب مركز الأعمال المتعلقة بالدخل الوطني. فمن الاقتصاد الكلي أصبحت طريقة العلوم الاقتصادية جزئية تحت ضغط النيوكلاسيك حيث أصبح

التحليل ينصب على السلوكات الفردية (مستهلكين، منتجين...) وبعد ذلك يعمم في اتجاه المجمعات الوطنية (مثل الدخل الوطني، الإنفاق الوطني).

فإذا كانت هذه المجمعات الكبرى ضرورية لتدخل موجه للدولة في الاقتصاد، فالحاجة إلى معرفتها (أي المجمعات) أصبحت أقل إلحاحا لأنه حسب التيار الليبرالي فإن دور الدولة في الاقتصاد يجب أن يكون محدودا إلى أقل حد.

IV. أنظمة المحاسبة الوطنية

أ. نظام الأمم المتحدة (S.C.N)

تم وضعه سنة 1950 وروجع سنة 1970 هذا النظام الجديد تستمد منه معظم الدول الصناعية وكذلك السائرة في طريق النمو أنظمتها للمحاسبة الوطنية يستمد مفاهيمه من نظرية القيمة بالنسبة للمنفعة حيث يعتبر إنتاجا كل ما من شأنه خلق أو إضافة منفعة.

ب. نظام المحاسبة الوطنية حسب الناتج المادي: (S.C.P.M)

انطلاقا من أعمال ماركس حول الاقتصاد السياسي التي ظهرت في مؤلفه رأس المال (1867)، تم وضع محاسبة وطنية بشكل أسرع مما كان عليه الأمر في الدول الرأسمالية، والنظام المستخدم هو نظام المحاسبة للناتج المادي الذي تم وضعه في سنة 1965.

جـ. نظام المحاسبة في الجزائر:

تعود الأعمال الأولى للمحاسبة الوطنية إلى ما قبل الاستقلال نحو 58-1959 بمناسبة وضع مخطط قسنطينة والذي استخدم النظام الفرنسي القديم.

هذا النظام هو الذي تم استخدامه مع بعض التعديلات بعد الاستقلال إلى سنة 1977، وبعد ذلك ظهر نظام جديد هو (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية) الذي يتجاوب وينسجم بشكل أفضل مع حاجات الاقتصاد المخطط، هذا النظام يستمد بقوة من (S.C.N) (1970) وأيضا من (S.C.P.M)

إن إدخال هذا النظام الجديد رافقه على مستوى محاسبة المؤسسات وضع المخطط المحاسبي الوطني الجديد المنسجم بشكل أفضل من الواقع الاقتصادي الجزائري من المخطط القديم الموروث عن العهد الاستعماري.

أحدث المخطط الوطني المحاسبي توافقا كبيرا في تسجيل المعطيات على المستوى الوطني مع مثيلاتها على مستوى الوحدات الاقتصادية.

وأخيرا فإن (S.C.E.A) تزامن أيضا بتحسين وإثراء الإعلام الإحصائي الذي أوكل لمدة طويلة إلى المديرية العامة للإحصائيات في وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية لوضع الحسابات الوطنية، ومنذ سنة 1985 أصبحت من اختصاص الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

V. التقويم بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة:

إن الأسعار غير ثابتة عبر الزمن بينما من أهم استخدامات المحاسبة الوطنية دراسة نمو الوحدات الاقتصادية عبر الزمن وهذا ما يفترض عدم تغير الأسعار.

من الناحية العملية في المحاسبة الوطنية نلجأ إلى تقويم الوحدات الاقتصادية حسب الأسعار الجارية خلال الفترة المعتبرة، إلا أنه للمقارنة الصحيحة لمستويات نفس الوحدات الاقتصادية في سنوات مختلفة يجب أن نأخذ في الحسبان تأثير تغيرات الأسعار عبر الزمن وهذا باستعمال ما يسمى بالأسعار الثابتة.

1. الأسعار الجارية ومؤشر القيمة:

أول حل فكر فيه المحاسبون الوطنيون هو تقويم الوحدات الاقتصادية بالأسعار الجارية خلال السنة موضوع الدراسة وبعد ذلك دراسة النمو عن طريق مؤشر القيمة.

مثلا : قيمة الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2006 في الجزائر مقومة بالأسعار الجارية لسنة 2006 تساوي 47592,2 مليون دينار، نفس المجمع لسنة 2010 بالأسعار الجارية لنفس السنة (2010) 92969 مليون دينار.

معرفة نسبة ارتفاع الإنتاج الداخلي بالقيمة بين 2006-2010 نستعمل مؤشر القيمة للتعبير عن تغير الإنتاج الداخلي الخام بين السنتين هذا المؤشر يعرف عن طريق العبارة التالية :

$$\frac{\text{الكمية لسنة : 2010} \times \text{السعر لسنة : 2010}}{\text{الكمية لسنة : 2006} \times \text{السعر لسنة : 2006}} \times 100$$

في حالتنا:

$$\text{مؤشر القيمة} = \frac{\text{الإنتاج الداخلي الخام لسنة : 2010 بأسعار سنة : 2010}}{\text{الإنتاج الداخلي الخام لسنة : 2006 بأسعار سنة : 2006}} \times 100 = \frac{92969}{47592,2} \times 100 = 195,34$$

إذن فالإنتاج الداخلي الخام ارتفع بالقيمة بـ 95.34% بين سنتي : 2006 و 2010.

2. الأسعار الثابتة ومؤشر الحجم:

الأسعار الجارية ليست مستقرة من جهة أخرى فإن مجرد مقارنة قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية لسنتين مختلفتين ليست كافية للتفسير السليم لنمو الإنتاج وفي الواقع فإن مؤشر القيمة المحسوب أعلاه يعبر فقط على أن الإنتاج الداخلي الخام ارتفعت قيمته بـ: 95.34% بين سنتي 2006 و2010 ولكن هذا التزايد بـ: 95.34% لا يقيس النمو الحقيقي للإنتاج الوطني في الواقع فتزايد 95.34% هو في الواقع جداء تغيرين (التغير الحقيقي بالحجم للإنتاج والتغير في الأسعار بين سنتي 2006 و2010).

ولمعرفة التغير الحقيقي للإنتاج لابد من تقسيم ارتفاع 95.34% إلى جزئين الأول يحمل على الحجم والثاني يحمل على السعر وبعبارة أخرى يجب إبعاد وإزالة تغير السعر لإظهار تغير الكميات.

وللقيام بذلك يستعمل المحاسبون الوطنيون الأسعار الثابتة

نقوّم الإنتاج الداخلي الخام لـ: 2006 و2010 بنفس نظام الأسعار لسنة مرجعية واحدة (لسنة الأساس) يعني أن نقوم كما لو كانت الأسعار ثابتة على سبيل المثال :

نقوم الإنتاج الداخلي الخام لـ: 2006 بأسعار 2006 = 47592,2 مليون دج والإنتاج الداخلي الخام 2010 لـ: بأسعار 2006 [التي نعتبرها سنة أساس]، والذي يساوي 85509 مليون دج لمعرفة نمو الإنتاج

الداخلي الخام بالحجم نستعمل مؤشر الحجم الذي يعطي معدل النمو الحقيقي للإنتاج الداخلي الخام المعبر عنه بالأسعار الثابتة في 2006 و 2010 والذي يعرف كالتالي:

$$\text{مؤشر الحجم} = \frac{\text{كمية سنة : 2010} \times \text{أسعار سنة : 2006}}{\text{كمية سنة : 2006} \times \text{أسعار سنة : 2006}} \times 100 = \frac{85509}{47592,2} \times 100 = 179,67$$

إذن فالحجم ارتفع بـ 79.67% بين سنتي : 2006 و2010 وليس بـ: 95.34%

3. مؤشر السعر:

وأخيرا إذا أردنا أن نعرف التغيرات الحاصلة في السعر بين سنتي : 2006 و 2010 نستعمل مؤشر السعر والذي يعرف بالنسبة التالية:

$$\text{مؤشر السعر} = \frac{\text{كمية سنة : 2010} \times \text{أسعار سنة : 2010}}{\text{كمية سنة : 2010} \times \text{أسعار سنة : 2006}} \times 100 = \frac{92969}{85509} \times 100 = 108,72$$

والمؤشرات الثلاثة ترتبط مع بعضها بالعلاقة التالية :

$$\text{مؤشر القيمة} = \frac{\text{مؤشر الحجم} \times \text{مؤشر السعر}}{100} = \frac{108,72 \times 179,67}{100} = 195,34$$

وهكذا نجد مؤشر القيمة المحسوب سابقا.

4. إزالة أثر التضخم: DEFLATION.

مما سبق نستنتج أنه لإيجاد القيمة الحقيقية للإنتاج الداخلي الخام لـ 2010 يكفي أن نقسم القيمة الاسمية للإنتاج الداخلي الخام على مستوى الأسعار يعني إزالة أثر التضخم من الإنتاج الداخلي الخام الاسمي بمؤشر السعر المناسب في حالتنا:

$$\text{مؤشر السعر} = \frac{\text{إ.د.خ لسنة : 2010 بأسعار سنة : 2010}}{\text{إ.د.خ لسنة : 2010 بأسعار سنة : 2006}} \times 100 = \frac{92969}{85509} \times 100 = 108,72$$

من ثم نستنتج أن :

الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2010 بأسعار سنة 2006 =

$$\frac{\text{إ.د.خ لسنة : 2010 بأسعار سنة : 2010}}{\text{مؤشر السعر}} \times 100 = \frac{92969}{108,72} \times 100 = 85528$$

وهكذا نجد قيمة ا.د.خ لـ 2010 المقومة باسعار 2006.

يمكننا القيام بهذه العملية لإزالة أثر التضخم مع كل الوحدات الاقتصادية كالاستهلاك، الاستثمار بتقسيم القيمة الاسمية على مؤشر السعر المناسب.